■■ الحلقة السابعة والعشرون

... كوارث وخيانة ..

وما زال شعارهم «إما كل شيء أو لا شيء»

.. كانت الأجواء السياسية لا تبشر بخير ، فـ «الشاطر ومرسي» مازالا يُنفذان مخططات الإخوان بل أنهما مُصرين على الإسراع فى إبتلاع مصر كلها ، فقد إستحوذ الإخوان على السلطة التنفيذية والتشريعية والآن هم يريدون السلطة القضائية ورفعوا شعار مُخيف يدل على ماتربوا عليه وهو (إما كل شيء أو لا شيء)، كان المستشار عبدالمجيد محمود النائب العام يقف لهم بالمرصاد ، ففى يوم (١٠ أكتوبر ٢٠١٢) قررت محكمة جنايات القاهرة براءة جميع المتهمين فى «موقعة الجمل» لعدم وجود أدلة أصلاً على تورطهم ، وأراد الإخوان الظهور أمام الرأى العام بأنهم المدافعون عن حقوق الشباب ، وخرج «أحمد

عبدالعاطى - مدير مكتب الرئيس» وقال (تم تعيين المستشار عبدالمجيد محمود سفيراً لمصر فى الفاتيكان)، رغم إجتماع «مرسي» بكل من (السيسي وزير الدفاع واحمد جمال الدين وزير الداخلية وأحمد مكى وزير العدل وهشام قنديل رئيس الوزراء) ولم يُخطر أى منهم بالقرار الكارثى ، ثار القضاة ولعِب «المستشار أحمد الزند - أسد القضاة ورئيس نادى القضاة» دوراً كبيراً فى التصدى لقرار «مرسي» وقال أمام القضاة موجهاً حديثه لـ «مرسي» : ليس بيننا طنطاوى وعنان !!

- لم تتوقف عمليات الاخوان بإغتصاب السلطة القضائية والإستحواذ عليها فقد نظموا مظاهرة أمام قصر الإتحادية ومظاهرة أخرى أطلقوا عليها (مليونية الشرعية والشريعة) ثم ذهبوا للإعتصام أمام المحكمة الدستورية قبل يوم واحد من إعلانها بطلان مجلس الشورى والجمعية التأسيسية للدستور ، وقتها : أعرب وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي عن إنزعاجه من عدم الإستقرار فى البلاد خاصة وأنه فى النهاية إستقرار البلاد ضمن المسئوليات الجسام التى تقع على الجيش ، لكن «مرسي» خرج وأعلن عن طرح مشروع الدستور للإستفتاء ، وبسرعة خرجت «هيلارى كلينتون - وزيرة الخارجية الأمريكية» وقالت نصاً (ما يحدث فى مصر شأن داخلى ، ولابد من الإسراع فى الإستفتاء على الدستور).

.. وحدثت مظاهرات فى ربوع البلاد ضد «مرسي» بعد قيامه بإصدار (إعلان دستورى ديكتاتورى) جعله (إلهاً) وليس رئيساً ، حصن قراراته ومجلس الشورى والجمعية التأسيسية .. وطلب «مرسي» من وزير الداخلية احمد جمال الدين مواجهة المتظاهرين لكن الوزير رفض وقال له نصاً (إرسل لى طلب رسمى مكتوب منك ومُوَقع منك شخصياً حتى أواجه المتظاهرين)، كانت هذه هى المرة الثانية التى يقول فيها وزير الداخلية هذه الجملة لـ «مرسي» ، فقد كانت المرة الأولى عقب مخطط «الشاطر» لإحراج الشرطة حينما وقعت تظاهرات

الرسوم المُسيئة للرسول (ص) وذهب المتظاهرون امام السفارة الامريكية فى لعبة مكشوفه وتصادموا مع الشرطة ووقع قتلى ومصابين ، وأراد «الشاطر» إحراج الشرطة وحَمّلهم المسئولية لكن «جمال الدين» طلب من «مرسي» إرسال طلب رسمى مكتوب ومُوَقع منه لمواجهة المتظاهرين.

.. والنتيجة قيام «مرسي» بتهديد وزير الداخلية أثناء احداث الاتحادية وقال له نصاً ((إنت كدا كتبت نهايتك بإيدك ، وملكش عيش معانا ، لأنك مش معانا))، ليرد وزير الداخلية ويقول نصاً ((الحل الوحيد إنك تتراجع عن إلاعلان الدستورى علشان الناس تمشي وتهدأ البلاد لأن حياتك دلوقتى فى خطر ولازم أصلاً تغادر القصر الرئاسى))، بسرعة هرب «مرسي» من قصر الرئاسة – مذعوراً مرعوباً خائفاً مُرتعشاً ويتصبب عرقاً – ووصل لبيته.

.. وفى المساء طلب من (الفريق السيسي وزير الدفاع) مواجهة المتظاهرين لكنه رد عليه وقال نصاً ((الجيش لن يتورط فى اقتتال داخلى مع أبناء شعبه)) .. فإضطر «مرسي» للجوء لقائد الحرس الجمهورى اللواء محمد زكى وقال له ((جمد قلبك وخلصنى من شويه العيال دول وإضرب وماتخافش، إنت عندك رجالة يأكلوا الحديد))، رفض اللواء محمد زكى أيضاً .. فلجأ «مرسي» مرة أخرى لوزير الداخلية أحمد حمال الدين ، لكن وزير الداخلية جاءت له معلومات أن الاعتصام سلمى أمام الاتحادية ، فقام الإخوان بالاعتداء على اللواء أشرف عبدالله مساعد وزير الداخلية للأمن المركزى أثناء تواجده مع (٤٠) تشكيل من قواته امام القصر ، وأصيب اللواء اشرف عبدالله وتم نقله للمستشفى فوراً وذهب وزير الداخلية للإطمئنان عليه ولم يرد على إتصالات «مرسي» وحاشيته لمدة (٧) ساعات ، كان خلالها قادة الاخوان قد أرسلوا تعليماتهم للكوادر المدربة والميليشيات المسلحة بضرورة الزحف لقصر الإتحادية لمواجهة المتظاهرين .. وحدثت الإشتباكات بين المتظاهرين والاخوان ، وكان مشهد مؤسف يدُل على ما

وصلت اليه أحوال البلاد من إنقسام بسبب رئيس أراد الإستحواذ على السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وقال للشعب المصرى (أنا ربكم الأعلى) .

--- وللمرة الثانية أراد «مرسي» تكليف «خيرت الشاطر» للإشراف على الأجهزة الإمنية والسيادية والعسكرية ، لكن اللواء أحمد جمال الدين رفض ، والفريق السيسي رفض بشدة ، لذلك كان الشغل الشاغل لجماعة الإخوان هو (النّيل من وزيرى الدفاع والداخلية)، لكن فى (١١ ديسمبر ٢٠١٢) كان اللقاء الهام بين وزيرى الداخلية والدفاع فى النادى العام لضباط الشرطة بحضور قيادات الوزارتين وتم نشر الصورة الشهيرة والتى يضع فيها وزير الداخلية يده فى يد وزير الدفاع ويرفعون أيديهم ، كانت القاعة بينهما مليئة بقيادات الجيش والشرطة ، فقد جلس قادة الجيش مع قادة الشرطة - كل اتنين جنب بعض - ، ورفعا أيديهما معاً، وهتفوا (الجيش والشرطة إيد واحدة).

.. لم يمر هذا اللقاء مرور الكرام : فقد ثار «مرسي وجماعته» وعقدوا العزم على التخلص من (السيسي وجمال الدين)، لكن وزير الداخلية إستطاع توجيه ضربة مؤلمة لـ«خيرت الشاطر» فى (١٥ ديسمبر ٢٠١٢) حينما تم القبض على «اسامه العقيد - حارس الشاطر» بتهمة حيازة سلاح وبسرعة تم تحرير محضر بالواقعة وإحالته للنيابة بعد ساعة فقط من تحرير المحضر وبسرعة أيضاً قررت النيابة حبسه (٤) ايام على ذمة التحقيق وتم تجديد حبسه مرة اخرى (١٥) يوم ، وتم الكشف عن وجود (٤٠٠) رسالة على هاتفه الشخصي تتضمن عمليات نقل أسلحة من سيناء لغزة والعكس .. وفوجئت النيابة بأهل (أسامه العقيد) يقولون فى وسائل الإعلام : أنه هايطلع هايطلع لعلاقة بـ«الشاطر ومرسي والكتاتنى» لكن وزارة الداخلية بدأت فى البحث فى ملفات الأمن العام عن (اسامه العقيد) وتم التوصل إلى معلومات جديدة عنه منها : حُرر ضده محضر فى قسم شرطة عابدين رقم (٤٩١٩) بتاريخ (٢٠ ديسمبر ٢٠١١) بإتهامه بالاعتداء على (محمود على محمود عبدالحميد - ٦١ عاماً) أثناء محاولته الوصول لمن كانوا يطلقوا نار من

أعلى مبنى الجامعة الأمريكية ، وكان «اسامه العقيد» كان معه سلاح يحرس الأسوار ويمنع أى مواطن من الوصول لمن يطلق الرصاص ..

... فى هذا الوقت : بدأ «الشاطر» يقود جبهة الإخوان لإقالة «وزيرى الدفاع الداخلية» بعد أن أدرك أن (الجيش والشرطة) غير تابعين للإخوان.

– تم الكشف عن وجود علاقات سرية – كارثية على مصر – بين الإخوان وإيران من أجل تشكيل «حرس ثورى إخوانى» لحماية دولة الإخوان بعيداً عن الجيش والشرطة ، على غرار الحرس الثورى الإيرانى .. وتم الكشف عن كوارث كثيرة فى هذا الشأن ورصدِها فى (٥) تقارير سيادية بعنوان (سرى للغاية – لا يُعرض إلا على رئيس الجمهورية) حملوا أرقام ((٣٤٤ – ٤١٦ – ٥٣٩ – ٦٣٣ – ٦٣٦ ----- مُقدمة من جهاز المخابرات العامة وجهاز الأمن الوطنى)) وتم تقديمهم إلى «محمد مرسي» لإتخاذ قرارات عاجلة وسريعة لحماية البلاد منها .. ومن هذه الكوارث الآتى :

– (**الكارثة الأولى**) : رصد تحركات من عناصر (كتيبة المجاهدين) وهى تمثل الجناح المُنفصل عن حركة الجهاد الإسلامى الفلسطينى فى غزة والذى يعتبر «رمضان شلح – أمينها العام»، فى سيناء وتهدف للإقامة فى القرى الحدودية مع غزة والتخطيط لعمليات إرهابية ضد الجيش والشرطة فى (حى الكوثر وبوابة الشيخ زويد ومنطقة الضرائب العقارية وأبو طويلة فى رفح والشيخ زويد) .

– (**الكارثة الثانية**) : وجود تنسيق كامل بين كل من «حركة حماس – تؤتمر بأمر إيران» و «حزب الله – يؤتمر بأمر إيران»و «الحرس الثورى الإيرانى – يؤتمر بأمر إيران» والتعاون مع ميليشيات إخوانية داخل مصر وبتعاون مع تركيا وقطر ، لتشكيل «حرس ثورى إخوانى» وبدراية كاملة من مسئوليين إمنيين امريكا وأوروبيين رسميين وغير رسميين .

– (**الكارثة الثالثة**) : رصد وجود إتصالات سرية مُؤمنة ومراسلات عبر

الأقمار الصناعية بإستخدام «تليفونات الثريا» وهواتف محمولة تستخدم شرائح لتليفونات محمولة فلسطينية ولبنانية ، وبريد الكترونى سرى للغاية بعد الإتفاق مع مؤسسة دولية تعمل على تأمين الإتصالات داخل مصر والتواصل مع التنظيم الدولى للإخوان تجنباً للرصد الأمنى.

- (**الكارثة الرابعة**) : رصد تحركات لكل من «احمد راسم النفيس - محمود جابر سليمان - خالد عبدالمعطى سيد» يمارسون نشاطاً هداماً يهدف لنشر المذهب الشيعى فى مصر ويُعتبرون رجال إيران فى مصر.

- (**الكارثة الخامسة**) : تهريب زى عسكرى ورُتب عسكرية خاصة بالجيش والشرطة بأعداد مهولة لتوصيلها إلى معسكرات التدريب الخاصة بالإرهابيين فى «جبل الحلال» لإعلان (الجيش الإخوانى الحر).

- (**الكارثة السادسة**) : رصد لقاء بين «خيرت الشاطر» و «خالد مشعل - رئيس المكتب السياسي لحركة حماس» وخلاله حصل «مشعل» على معلومات هامة عن الجيش المصرى كانت موجودة فى تقارير رئاسية سرية.

- (**الكارثة السابعة**) : منظمة الإغاثة الإسلامية بـ (ألمانيا) أرسلت أموالاً لـ «خيرت الشاطر» لتمويل كافة تحركات جماعة الإخوان.

- (**الكارثة الثامنة**) : وجود تفاهمات بين «محمد بديع - مرشدالإخوان» شخصياً مع عناصر قيادية فى الجماعة الإسلامية المسلحة فى (ليبيا) من أجل تقديم الدعم العسكرى للإخوان والإشراف على عمليات تهريب السلاح من ليبيا إلى مصر.

---- لكن تم الكشف عن (((الكارثة الكبرى))) وهى : حصول (الحرس الثورى الإيرانى وحزب الله وحركة حماس) على نُسخ من الـ (٥) تقارير الرسمية السرية التى قدمتها كل من جهازى (المخابرات العامة والأمن الوطنى) إلى (محمد مرسي - رئيس الجمهورية) ، وتم رصد أيضاً : وصول هذه التقارير